اقتصاد

الجزائر توقف تصدير الغاز عبر المغرب

الجزائر ـ **حمزة كحال**

كشفت مصادر مسؤولة أن «الجزائر لا تنوي تجديد عقد توريد الغاز إلى إسبانيا عبر الأنبوب الذي يعبر الأراضي المغربية، والذي ينتهي في 31 أكتوبر/تشرين الأول المقبل»، وذلك في أعقاب قطع الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع الرباط اعتبارا من 24 أغسطس/ آب الماضي.

وقال مصدر في شركة سوناطراك النفطية الجزائرية لـ«العربي الجديد»، إن «بلاده أبلغت إسبانيا في 26 أغسطس/ آب الماضي، عبر سفيرها في الجزائر فرناندو موران كالفو سوتيلو، بأن الجزائر ستضمن تموين إسبانيا بالغاز الطبيعي عبر أنبوب «ميد غاز» حصراً، بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل». وأضاف المصدر أن «الجزائر قدمت ضمانات لإسبانيا، تصل إلى حد إرسال بواخر ناقلة للغاز لمواجهة أي عجز ممكن».

في الوقت نفسه نقلت قناة «النهار» الإخبارية الجزائرية عن مصدر حكومي قوله إنه «لا حاجة لتوريد الغاز عبر الأنبوب العابر للأراضي المغربية نحو إسبانيا». وكانت الجزائر تصدر الغاز إلى إسبانيا عبر أنبوب آخر يمر من الأراضي المغربية، منذ عام 1996، وذلك نظير حصة من الغاز ورسوم عبور. وكان وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، قد قال في تصريحات صحافية قبل أيام، إن الجزائر تتوافر «على قدرات لتلبية الطلب المتزايد على الغاز من الأسواق الأوروبية، وخاصة السوق الإسبانية، وذلك بفضل المرونة من حيث قدرات التسييل المتاحة للبلاد».

واعتبر الخبير في قطاع الطاقة الجزائري، مهماه بوزيان، أن «قرار الجزائر وقف تصدير الغاز عبر الأراضي المغربية سيادي»، مضيفا «كل المؤشرات كانت توحي بتوجهها نحو هذه الخطوة، وإلا ما الجدوى من إنشاء خط بحري جديد يربط بين الجزائر وإسبانيا؟ أظن أن السلطات الجزائرية كانت تتوقع أن يتأثر أنبوب المغرب العربي . أوروبا بالعلاقات بين الجزائر والرباط، ولتفادي أن رهن مداخيل البلاد من عائدات الغاز بهذه العلاقات، فضلت الاستثمار في خط مباشر».

وأضاف بوزيان لـ«العربي الجديد» أن «الرهان اليوم تقني، القرار اتخذ وحسم أمره، يبقى الآن الجانب الميداني ورفع التحدي لضمان الإمدادات، وحسب المعلومات فإن كل شيء يمر وفق ما خُطط له، وإلا كانت إسبانيا قد أبدت مخاوف وهو ما لم يحدث إلى يومنا هذا».

لكن رئيس جمعية مصدري الغاز ووزير الطاقة السابق عبد المجيد عطار، قال إن «سوناطراك تعيش ضغطاً كبيراً، ففي العادة يحتاج التنقل من أنبوب إلى آخر عدة أشهر، لأن الأمر لا يتعلق بالجزائر فقط بل بالدولة المستقبلة أيضا... الضغط كبير أكيد، لكن أظن أن القرار صائب اقتصادياً وتقنيا». وأضاف الوزير السابق لـ «العربي الجديد» أن «الجزائر بصدد خطوة أخرى من شأنها تنويع وسائل تصدير غازها ونفطها بإحياء أنبوبها مع نيجيريا، وهناك استثمارات مهمة ستزيد من سيادة الجزائر على نفطها وغازها».

وفي 15 يوليو/ تموز الماضي، توصل مجمع «سوناطراك» النفطي الجزائري لاتفاق مع شركة الطاقة الإسبانية «ناتورجي» على تشغيل القدرات الإضافية لنقل الغاز عبر أنبوب «ميدغاز» اعتباراً من الخريف المقبل، بكميات تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنويا، تحسبا لسيناريو عدم تجديد المغرب لعقد أنبوب «المغرب العربي-أوروبا» الذي يمر عبر أراضيه.

(Getty)

اضطرابات غينيا تقفز بأسعار الألومنيوم

قفزت أسعار الألومنيوم إلى أعلى مستوياتها خلال أكثر من 10 سنوات، إذ أدت الاضطرابات السياسية في غينيا إلى تأجيج المخاوف بشأن توريد المواد الخام اللازمة لصنع المعدن. واستولت وحدة من الجيش على السلطة في غينيا، وعلقت العمل بالدستور، الأمر الذي تسبب في اضطراب أسواق الألومنيوم العالمية، أمس الاثنين، إذ سجل السعر في لندن أعلى مستوى له في 10 سنوات، وصعدت العقود المستقبلية في الصين إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2006، وسط احتمالات حدوث اضطرابات في شحنات مادة البوكسيت من المورد العالمي الرئيسي. وارتفع الألومنيوم بنحو 40% هذا العام بالأساس في لندن، وفق تقرير لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، بدعم من الانتعاش الاقتصادي في أعقاب خروج أكبر الاقتصادات العالمية من الإغلاق الناجم عن تفشي فيروس كورونا.

أخبار

بيتكوين تواصل ارتفاعها

واصلت بيتكوين ارتفاعها، خلال تعاملات الإثنين، متجهة نحو مستوى 52 ألف دولار، في ظل دعوات إلى شراء كميات صغيرة من العملة الرقمية لدعم خطة السلفادور في جعل العملة قانونية. وعلى منصات التواصل الاجتماعي، ومنها «تويتر»، يتداول

الآلاف خطط شراء ما قيمته 30 دولارًا من بيتكوين بشكل جماعي يوم 7 سبتمبر، للاحتفال بدخول قانون العملة الافتراضية في السلفادور حيز التنفيذ، وفقًا لـ «بلومبيرغ». وارتفع سعر بيتكوين أمس بنسبة 2,15% ليصل إلى 51,7 ألف دولار، وفقًا لبيانات كوين باس. كما ارتفعت عملات أخرى، منها إيثريوم وريبل.

تدهور معنويات مستثمري منطقة اليورو

كشف مسح، الاثنين، أن معنويات المستثمرين في منطقة اليورو تراجعت أكثر في سبتمبر/أيلول الجاري، مدفوعة بانخفاض حاد آخر في التوقعات بسبب مخاوف من أن القيود الجديدة لكوفيد-19 قد تبطئ أنشطة الشركات. ونزل مؤشر «سنتكس» لمنطقة اليورو إلى 19,6 نقطة من 22,2 نقطة في أغسطس/آب. وهذه أقل قراءة منذ إبريل/نيسان، وتأتي دون توقعات «رويترز» لقراءة عند 19,7. وعانى مؤشر فرعي للتوقعات من رابع انخفاض على التوالي، ونزل إلى أدنى مستوى منذ مايو/أيار 2020.

النفط قد يتجاوز 80 دولارًا

توقع الرئيس العالمي لأبحاث السلع الأساسية لدى مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، جيف كوري، ارتفاع سعر النفط لأكثر من 80 دولارًا للبرميل قبل نهاية العام. وقال كوري لشبكة «سي إن بي سي»: «يشير نقص المعروض واستقرار الطلب إلى ارتفاع الأسعار». وأضاف أنّ الطلب وصل إلى مستويات ما قبل كوفيد-19، وأنّه من غير المرجح أن تحصل السوق على إنتاج إضافي من إيران، كما أدى إعصار إيدا إلى تقليص الإنتاج مؤقتًا في منطقة خليج المكسيك.

ارتفاع قيمة أكبر شركتي اتصالات في اليابان

أضاف المستثمرون نحو 12 مليار دولار للقيمة السوقية الإجمالية لأكبر شركتي اتصالات يابانيتين مدرجتين منذ الإعلان عن خطة رئيس الوزراء، يوشيهدي سوجا، للرحيل من منصبه. وواصل سهم «نيبون تليغراف أند تليفون» Nippon Telegraph & Telephone و«كيه دي دي آي» kDDI ارتفاعهما، الإثنين. يذكر أنّ سوجا حدد هدف تقليل فواتير الجوالات كأولوية قصوى ضمن برنامجه، ومن غير المحتمل أن يكون خليفته متحمسًا لتحقيق تلك الأهداف.

المصارف الأوروبية تنشط في الملاذات الضريبية

بروكسل ـ **العربي الجديد**

أظهرت دراسة نشرها، أمس الاثنين، مرصد الضرائب الأوروبي، أن المصارف الأوروبية لم تخفض وجودها في الملاذات الضريبية خلال السنوات الأخيرة، رغم الفضائح التي كشفت الممارسات المشكوك فيها لشركات متعددة الجنسيات للتهرب من الضرائب.

وتسجل المصارف الأوروبية الرئيسية 20 مليار يورو كل عام، أو 14% من أرباحها الإجمالية، في 17 منطقة لديها نظام ضريبي مشجع، وفق مرصد الضرائب الأوروبي الذي تستضيفه كلية باريس للاقتصاد.

وبقيت النسبة ثابتة منذ العام 2014. ووفق الهيئة التي تمولها المفوضية الأوروبية ويقودها الخبير الاقتصادي الفرنسي غابريال زوكمان، فإنّه «رغم الأهمية المتزايدة لهذه المسائل في النقاش العام وفي العالم السياسي، فإن المصارف الأوروبية لم تقلص كثيرا وجودها في الملاذات الضريبية».

وحسب «فرانس برس» فقد راجع المرصد بيانات نشرتها 36 مؤسسة مالية خلال الفترة من 2014 إلى 2020. وتحدد البيانات 17 دولة وإقليما كوجهات مفضلة، من بينها جزر الباهاماس والجزر العذراء وجزر كايمان وجيرزي وغيرنسي وجبل طارق وهونغ كونغ وماكاو وبنما، ومالطا ولوكسمبورغ وهما دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي.

وقال خبراء المرصد إن «الأرباح المسجلة في الملاذات الضريبية مرتفعة بشكل غير عادي وبواقع 238 ألف يورو عن كل موظف مقابل 65 ألف يورو في بلدان أخرى. وهذا الأمر يشير إلى أن الأرباح المسجلة في الملاذات الضريبية تنقل بشكل أساسي من البلدان الأخرى التي يتم فيها إنتاج الخدمات».

ومن بين المصارف الكبرى، يعتبر «إتش إس بي سي» البريطاني الأبرز على صعيد هذه الممارسات. فقد سجل أكثر من 62% من أرباحه قبل الضرائب في ملاذات ضريبية بين 2018 و2020، مقابل 49,8% لمصرف «بنك مونتي دي باشي دي سيينا» الذي حل ثانيا. وحل «ستاندرد تشارترد» في المرتبة الثالثة وبنسبة 29,8%، تلاه «دويتشه بنك» الألماني و«نورد إل بي» في المركزين الرابع والخامس. أما بالنسبة للمصارف الفرنسية، فقد كان «سوسييتيه جنرال» الأبرز، إذ بلغت نسبة أرباحه المسجلة في ملاذات ضريبية 13,8%، متقدماً على «كريدي أغريكول» (11,5%) و«بي إن بي باريبا» (6,9%). لكن هذه المصارف الثلاثة قلصت نشاطها في هذه الدول مقارنة بالفترة 2014-2016 وفق المرصد.

مال وسياسة

وقود الانتخابات

أحزاب مغربية تستغل ورقة الطاقة لجذب الناخبين

اتخذت العديد من الأحزاب المغربية من ورقة الطاقة وقوداً لحملاتها الرامية لجذب أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية والمحلية المقررة غداً

الرباط ـ **مصطفى فماس**

استحوذت ورقة ضبط أسعار الوقود وتأمين مخزون البلاد من الطاقة على وعود العديد من الأحزاب المغربية التي تطمح للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية والمحلية المقررة غداً، بإعد تأمين إمدادات الطاقة من بين القضايا الشعبية الأكثر حضوراً في الفترة الأخيرة، خاصة مع تصاعد مطالب نقابيين وسياسيين وحقوقيين بتأميم مصفاة النفط الوحيدة المتوقفة والتي جرت خصخصتها قبل نحو ربع قرن.

ويعتمد المغرب على السوق الخارجية في توفير نحو 94% من احتياجاته من الطاقة والمشتقات البترولية، ما يعرضه لتقلبات السوق الدولية، التي تساهم في عدم استقرار فاتورة واردات الوقود التي تؤثر بشكل كبير في الميزان التجاري للمملكة وتدفعه نحو تسجيل عجز مزمن في السنوات الأخيرة، وفق البيانات الرسمية.

وقفزت فاتورة واردات الطاقة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري إلى 38,68 مليار دولار، بعدما كانت في حدود 30,70 مليار دولار، بزيادة بلغت نسبتها 25,9%، حسب بيانات مكتب الصرف الحكومي. وتعود أحزاب لطرح مسألة تأمين المخزون الاستراتيجي عبر توسيع قدرات التخزين، بينما لم تستثمر الحكومة فترات تراجع الأسعار في السوق العالمية خلال العام الماضي لتكوين مخزون، بينما كانت قد أعربت عن توجهها لاستغلال خزانات مصفاة «سامير» المتوقفة من أجل دعم تخزين البترول المكرر المنخفض الثمن، غير أن هذا المشروع لم ير النور رغم موافقة القضاء بشأن المصفاة الخاضعة للتصفية القضائية.

وشهدت أسعار البنزين والسولار، اللذين تم رفع الدعم عنهما منذ ستة أعوام، زيادة ملحوظة في الفترة الأخيرة، حيث وصلت على التوالي إلى 9,32 دراهم و11,3 درهماً للتر الواحد، ما من شأنه أن يؤثر على أسعار خدمات وسلع أخرى ترتهن للنقل. وأثيرت مسألة ضبط أسعار الوقود في السوق، حيث كان مستوى تلك الأسعار موضوع نقاش عمومي كبير في المغرب في الأعوام الأخيرة، ما دفع أحزاباً في وعودها إلى المراوحة بين تسقيف الأسعار (وضع سقف لها)، وإعادة تأميم مصفاة «سامير». وكانت لجنة برلمانية قد أجرت دراسة حول سوق المحروقات (الوقود) بعد التحرير، أشارت فيها إلى أن الأرباح التي حققتها شركات توزيع الوقود وصلت إلى 1,8 مليار دولار، وهي الأرباح التي وصفت بـ«غير الأخلاقية».

لكن عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار ووزير الفلاحة والصيد البحري، قال إن هذا الرقم تم «تسييسه»، حيث جرى استعماله كسلاح في المفاوضات بعد الانتخابات السابقة من أجل تشكيل الحكومة، وفق تعبيره.

وشدد أخنوش، الذي تقود شركة من الشركات التابعة لمجموعته الاقتصادية سوق الوقود في المغرب، في سياق الاستعداد للانتخابات المقبلة، على أن مستوى الأرباح الذي تم الترويج له «خبر زائف» لم يتضمنه أي تقرير، مشدداً على أن مجلس المنافسة (مؤسسة دستورية) سيقول كلمته.

كما تعهد حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة الحالية، بالسعي إلى تطوير المنافسة وتشجيع الاستثمار مع التدبير الأمثل للأسعار بما يحافظ على التوازن الاقتصادي والمالي والاجتماعي لمختلف الفاعلين (المستثمرين) والمستهلكين.

ويؤكد الحزب في برنامجه الذي يقترحه على الناخبين التوجه نحو تطوير القدرات التخزينية للمحروقات لضمان تزويد السوق والحفاظ على المخزون الاستراتيجي، مع الحرص على إحداث نظام متطور للمراقبة والتتبع والتوزيع.

كذلك يشدد حزب الاتحاد الاشتراكي على أن غياب رؤية استراتيجية أفضى إلى إغلاق شركة التكرير وخفض السعة التخزينية للمنتجات البترولية من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد من الاستهلاك الوطني وانعدام الشفافية في الأسعار العامة للمنتجات البترولية. ويعد الحزب بالعمل على تأمين إمدادات السوق الوطنية بالمنتجات البترولية، عبر مضاعفة منافذ دخول المنتجات المستوردة، وزيادة السعة التخزينية باستخدام التجاويف القديمة الناجمة عن استخراج الملح كخزانات. ويعيد الحزب طرح إعادة تشغيل مصفاة «سامير» وتطوير صناعة التكرير مع التنظيم الفعال للسوق الحرة، وضمان أسعار عادلة ومنصفة لصالح المستهلكين ومكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة الشريفة.

ويعبر حزب الأصالة والمعاصرة عن التزامه بإعادة بعث مصفاة «سامير» من أجل تأمين نشاط التكرير ودعم تخزين الوقود، بما يساهم في ضمان نوع من استقلال الطاقة في المملكة، ويشدد على تطلعه إلى إحداث سلطة للإشراف على المحروقات، حيث تتولى ضبط هوامش أرباح الشركات الفاعلة في القطاع مع محاربة الوضعيات المهيمنة، بينما يلتزم حزب الاستقلال بمراقبة الأسعار عبر تسقيف أرباح تسويق الوقود. ويرنو حزب التقدم والاشتراكية إلى ضمان أمن الطاقة للمملكة، ضمن توجه يراعي البيئة عبر الانتقال إلى الطاقات المتجددة، غير أنه يستحضر أيضا مصفاة «سامير» التي يشدد على ضرورة إعادة تأميمها.

المغرب يرتهن للخارج في تدبير معظم احتياجاته من الوقود (Getty)

واردات الطاقة بلغت 38,68 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من 2021

تحقيق

بدا التحرك المصري لدخول السوق العراقية ناعماً وتدريجياً بدعم من حكومة الكاظمي، لتساهم شركات عدة في الآونة الأخيرة في إنشاء مشروعات في البنية التحتية والإسكان، من دون صخب من شأنه أن يزعج المنافسين، لا سيما الكيانات المرتبطة بإيران

دخول مصري ناعم للعراق

شركات حكومية تخترق مشاريع في البنى التحتية والإسكان

بغداد ـ **سلام الجاف**

دون صخب، دخل العديد من الشركات المصرية إلى العراق لتنفيذ مشروعات في مجالات البنية التحتية والإسكان والكهرباء، وسط اهتمام حكومي ببقائها بعيداً عن التجاذبات التي تشهدها البلاد، حيث بدت تحركات هذه الشركات محسوبة وأكثر ميلاً للاعتماد على شركاء محليين في تنفيذ الأعمال في تحرك أشبه بجس النبض وعدم استنفار المنافسين، لا سيما الكيانات المرتبطة بإيران التي تستحوذ على مساحة واسعة من السوق.

وقالت مصادر عراقية مسؤولة، إن ما لا يقل عن أربع شركات مصرية تعمل حالياً في مشاريع بنى تحتية وطاقة في مناطق عدة من البلاد بينها محافظة البصرة (جنوب)، بينما تتفاوض على مشاريع أخرى في قطاع الإسكان. ويتكتم المسؤولون العراقيون وكذلك الجانب المصري، على الإفصاح عن أسماء الشركات المصرية التي دخلت السوق خلال الأشهر الأخيرة، بينما أبلغ مسؤول في وزارة الإعمار والإسكان «العربي الجديد» بأنّ «الشركات المصرية الموجودة حالياً، مصنفة ضمن المعايير المتبارَة لوزارة التخطيط العراقية، ولها مشاريع مختلفة في دول الخليج العربي ومصر».

وقال المسؤول: «وجود الشركات المصرية يأتي ضمن منافسة في السوق على إنشاء مجمعات سكنية بطريقة البناء العمودي، والعمل في مشاريع بنى تحتية بالشراكة أو التعاون مع جهات عراقية مختلفة» لافتاً إلى أنّ عمل هذه الشركات لا علاقة له بما طرح سابقاً بشأن الإعمار مقابل النفط.

وأضاف أن وزارة التخطيط تنسق مع هيئة الاستثمار وبقية الأجهزة الحكومية المسؤولة، من أجل توفير الإمكانيات التي تتطلبها تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار، مؤكدا أن أكثر من شركة بينها شركات مصرية تعمل في مجال بناء المجمعات السكنية كونه القطاع الأكثر رواجا.

وبدت تحركات السفير المصري في العراق، وليد محمد إسماعيل، الذي تولى مهمته في فبراير/ شباط الماضي، أكثر تركيزاً على الملف الاقتصادي من خلال عقد لقاءات عدة مع مسؤولين في الوزارات المعنية وفاعلين في السوق. وقال إسماعيل في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع)، يوم الأحد الماضي، إنه «تم إنشاء محطات لتوليد الكهرباء في العراق وبعضها لنقل وتوزيع الطاقة»، مشيراً إلى أن «مصر على استعداد كامل للمساهمة في القطاع الكهربائي». وكشف عن قرب عقد اتفاقيات سياحية مع العراق، مشيراً إلى أن عدد الرحلات الجوية الأسبوعية بين البلدين بلغ أكثر من 14 رحلة «وكلها رحلات ممتلئة». ولفت إلى أن مشروع إقامة مدن حرة مع العراق والأردن قائم والسعي جارٍ لاستكماله في أسرع وقت ممكن.

ووفق السفير المصري فإنّ التبادل التجاري مع العراق ما يزال دون الطموح وهو ليس كبيراً ويبلغ مليار دولار سنويا، مضيفاً أنّه «يجري حاليا العمل على إضافة 10 آلاف ميغاواط فائضة من الكهرباء في مصر إلى العراق من خلال الربط الثلاثي المشترك بين مصر والعراق والأردن، وبدايةً الشهر المقبل سوف نحتفل بافتتاح محطة كهرباء في البصرة بقدرة 400 ميغاواط بتنفيذ مصري وبتمويل ياباني». وتابع: «قريباً أيضا هناك ثلاثة مشاريع سكنية ومشاريع طرق بين 3 إلى 4 مشاريع وأغلب المشاريع بتنفيذ من شركات حكومية مصرية». وسبق للسلطات العراقية أن عقدت عدة لقاءات على هامش قمتي عمّان في أغسطس/ آب 2020، وبغداد في يونيو/حزيران من العام الجاري، مع مسؤولين مصريين وممثلي شركات بالقطاع الخاص بشأن مشاريع مختلفة، يسعى العراق للحصول على عطاءات أقل كلفة فيها، الأمر الذي قد يسهم بحسب برلمانيين عراقيين في تنشيط عمل الشركات العربية عموما في العراق والمصرية منها على وجه التحديد التي تمتلك تاريخا في مشاريع الإسكان العراقية خلال حقبة الثمانينيات، بينما تستمر المخاوف من احتمال تسبب عدم توفر بيئة مناسبة للاستثمار بتعطيل إنجاز المشاريع في البلاد.

وتتباين الرؤى بشأن الاهتمام المصري بالسوق العراقية واختبار الأجواء عبر التركيز على مشروعات نوعية قليلة. وقال عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، رياض المسعودي، إن توسيع علاقات العراق مع الدول العربية والمجاورة يمكن أن يصب في المصلحة الاقتصادية للبلاد، خاصة في قطاع الإسكان. وأكد المسعودي في حديث مع «العربي الجديد» على ضرورة الاستفادة من خبرة الشركات المصرية في مجال الإسكان، موضحا أن وجود مجمعات سكنية يمكن أن يسهم في حل أزمة السكن، ما ينعكس على تخفيف مشاكل أخرى يعاني منها المجتمع.

وكانت الهيئة الوطنية للاستثمار قد أعلنت العام الماضي، أن الحكومة بشأن إعادة الحياة للمشاريع المتلكئة التي يمكن أن تسهم في حال إنجازها بالنهوض بواقع البلاد، مشيرة إلى أن عام 2021 سيشهد إنشاء مدينة سكنية متكاملة في كل محافظة، وبحسب الحاجة الفعلية للمحافظات.

لكن عضو لجنة الخدمات في البرلمان العراقي، مضر خزعل، قال في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «البيئة العراقية الحالية غير مشجعة للاستثمار لأسباب عدة أولها الإرباك في العملية السياسية، وكذلك عدم وجود غطاء مالي لدعم المشاريع الاستثمارية». وأضاف أن هناك صعوبات تعترض نقل الشركات المصرية تجربتها إلى العراق، خاصة في مجال إقامة مجمعات سكنية بنظام البناء العمودي (متعدد الطوابق)، مشيرا إلى أن الشركات الاستثمارية تحتاج إلى أراضٍ مؤمنة تابعة للدولة، كما يتطلب عملها وجود غطاء مصرفي، وتحتاج إلى وجود جهات تنظم عملية شراء الوحدات السكنية التي ستقوم بإنشائها.

في السياق، قال محمد الدعمي، العضو السابق في لجنة الاستثمار الفرعية بالعاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن عدد الشركات المصرية ما يزال محدوداً جداً، وجرى منحها تراخيص عمل من قبل وزارة التخطيط دائرة تصنيف الشركات، وأغلبها تمت خلال العامين الماضي والحالي.

ووفقا للدعمي فإن الشركات تعمل بطواقم مصرية على مستوى الإدارة والقرارات التنفيذية، بينما الكوادر على الأرض غالبيتها عراقية، وهناك مشاريع تشارك مكاتب مقاولات عراقية ثانوية في المساعدة بتنفيذها ضمن اتفاقات مسبقة. وأضاف أن هناك تحفظا من القوى الحليفة لطهران بشأن دخول الشركات المصرية والأردنية للعراق، وهذا التحفظ نابع من انزعاج إيراني واضح لأي منافس لها، كون الشركات الإيرانية استغلت عزوف الشركات الأجنبية عن دخول العراق لأسباب أمنية لتتصدر الواجهة في قطاع الاستثمار والإعمار.

لكن الدعمي رأى أنّ المشهد قد يختلف في الفترة المقبلة «إذ إن الشركات المصرية لا يبدو لديها مشكلة بالعمل في بيئة مضطربة مثل العراق، كما أن حكومة الكاظمي تقدم تسهيلات واسعة للشركات المصرية، خاصة أنها قدمت هي الأخرى عروضا تنافسية في قطاعات الإسكان والطرق تحديداً». ووصف دخول الشركات المصرية السوق العراقية بالناعم والتدريجي، على عكس الخطوة السعودية التي منحتها بعداً إعلاميا أزعج الإيرانيين وحلفاءهم في العراق، مثل فتح معبر عرعر، وعروض الاستثمار بالقطاع الزراعي الذي جرى رفضه بالنهاية بسبب رفض القوى والفصائل القريبة من طهران له.

التبادل التجاري بين مصر والعراق يبلغ مليار دولار سنويا

الرحلات الجوية بين البلدين تتجاوز 14 رحلة أسبوعياً

400

قال السفير المصري بالعراق، وليد محمد إسماعيل، إنه يجري العمل على إضافة 10 آلاف ميغاواط فائضة من الكهرباء في مصر إلى العراق من خلال الربط الثلاثي المشترك بين مصر والعراق والأردن

لكن عضو لجنة الخدمات في البرلمان العراقي، مضر خزعل، قال في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «البيئة العراقية الحالية غير مشجعة للاستثمار لأسباب عدة أولها الإرباك في العملية السياسية، وكذلك عدم وجود غطاء مالي لدعم المشاريع الاستثمارية». وأضاف أن هناك صعوبات تعترض نقل الشركات المصرية تجربتها إلى العراق، خاصة في مجال إقامة مجمعات سكنية بنظام البناء العمودي (متعدد الطوابق)، مشيرا إلى أن الشركات الاستثمارية تحتاج إلى أراضٍ مؤمنة تابعة للدولة، كما يتطلب عملها وجود غطاء مصرفي، وتحتاج إلى وجود جهات تنظم عملية شراء الوحدات السكنية التي ستقوم بإنشائها.

في السياق، قال محمد الدعمي، العضو السابق في لجنة الاستثمار الفرعية بالعاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن عدد الشركات المصرية ما يزال محدوداً جداً، وجرى منحها تراخيص عمل من قبل وزارة التخطيط دائرة تصنيف الشركات، وأغلبها تمت خلال العامين الماضي والحالي.

ووفقا للدعمي فإن الشركات تعمل بطواقم مصرية على مستوى الإدارة والقرارات التنفيذية، بينما الكوادر على الأرض غالبيتها عراقية، وهناك مشاريع تشارك مكاتب مقاولات عراقية ثانوية في المساعدة بتنفيذها ضمن اتفاقات مسبقة. وأضاف أن هناك تحفظا من القوى الحليفة لطهران بشأن دخول الشركات المصرية والأردنية للعراق، وهذا التحفظ نابع من انزعاج إيراني واضح لأي منافس لها، كون الشركات الإيرانية استغلت عزوف الشركات الأجنبية عن دخول العراق لأسباب أمنية لتتصدر الواجهة في قطاع الاستثمار والإعمار.

لكن الدعمي رأى أنّ المشهد قد يختلف في الفترة المقبلة «إذ إن الشركات المصرية لا يبدو لديها مشكلة بالعمل في بيئة مضطربة مثل العراق، كما أن حكومة الكاظمي تقدم تسهيلات واسعة للشركات المصرية، خاصة أنها قدمت هي الأخرى عروضا تنافسية في قطاعات الإسكان والطرق تحديداً». ووصف دخول الشركات المصرية السوق العراقية بالناعم والتدريجي، على عكس الخطوة السعودية التي منحتها بعداً إعلاميا أزعج الإيرانيين وحلفاءهم في العراق، مثل فتح معبر عرعر، وعروض الاستثمار بالقطاع الزراعي الذي جرى رفضه بالنهاية بسبب رفض القوى والفصائل القريبة من طهران له.

موقع بناء في العاصمة بغداد (فراس برناس)

إيران تستأنف تزويد بغداد بالغاز جزئياً

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس، استئناف إيران إمدادات الغاز للمنطقة الوسطى من العراق، بواقع 20 مليون قدم مكعبة يومياً، بعدما تراجعت إلى 8 ملايين قدم مكعبة، الأربعاء الماضي. وقالت الوزارة في بيان، إنّ «التفاهمات مع وزارة الطاقة الإيرانية نتج عنها رفع معدل الإمدادات من 8 إلى 20 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً»، مضيفة أن «إمدادات الغاز للمناطق الجنوبية من إيران لا تزال متوقفة». وأعلن العراق فقدان 5,5 آلاف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بسبب خفض كميات الغاز الإيراني الواصلة إلى محطات الإنتاج بواقع 41 مليون قدم مكعبة يومياً. وخفضت إيران الغاز لمحطات إنتاج الكهرباء، في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق من 49 مليون قدم مكعبة يومياً إلى 8 ملايين متر مكعب، دون ذكر الأسباب، فيما قالت إيران إن الخفض بعلم مسبق من بغداد. وينتج العراق 19 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بينما الاحتياج الفعلي يتجاوز 30 ألف ميغاواط، وفقا لمسؤولين في قطاع الكهرباء. ويجري العراق مباحثات مع دول عربية، منها مصر والأردن، عبر ربط الشبكات، بينما اعتمد على إيران خلال السنوات الماضية عبر استيراد 1200 ميغاواط وكذلك وقود الغاز لتغذية محطات الكهرباء المحلية.

ليبيا

الدبيبة يلجأ للبنوك بعد تعثر الموازنة

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

كشفت تقارير رسمية أن حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة تعتزم اللجوء للمصارف التجارية لتمويل مشروعات تنموية خلال الربع الأخير من العام الجاري بقيمة 10,4 مليارات دينار (2,3 مليار دولار)، وذلك ضمن خطة «عودة الحياة» التي أعلنت عنها الحكومة وينتظر إطلاقها في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وتركز الخطة على ثلاثة قطاعات حيوية هي البنية التحتية والكهرباء وتحريك الاقتصاد، بينما تواجه حكومة الدبيبة مأزقا في الحصول على تمويلات من خلال الموازنة العامة للدولة التي يرفض مجلس النواب إقرارها ويدعو لسحب الثقة من الحكومة. وأشارت التقارير، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، إلى أن المشروعات التي سيتم تمويلها عبر المصارف التجارية متوقفة منذ عشر سنوات، وأن نسب الإنجاز فيها تتخطى 90%، مشيرة إلى أنها تقع في مدينة بنغازي، شرق البلاد، والمنطقة الغربية في العاصمة طرابلس، إضافة إلى مشروعات استثمارية جديدة.

ويأتي اللجوء إلى المصارف لتمويل المشروعات الحكومية وسط انتقادات من خبراء اقتصاد، مشيرين إلى ضرورة عدم تحميل الدولة المزيد من الديون، خاصة أنه لم يتبق من عمر الحكومة الحالية سوى أقل من أربعة أشهر. وكانت خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي قد وصفت حكومة الوحدة الوطنية بـ«المؤقتة»، وحددت دورها في التمهيد للانتخابات الوطنية المقرر عقدها في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأعرب المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي عن استغرابه من حجم الإنفاق المالي للحكومة خلال فترة زمنية قصيرة، مشيراً إلى أنها أعباء مالية ستُحمل على الدولة كدين عام، ما سيؤثر على الاستدامة المالية على المدى القريب. وقال الهادي لـ«العربي الجديد»، إن حكومة الوفاق السابقة أنفقت 10 مليارات دينار خلال العام الماضي عبر ترتيبات مالية استثنائية خارج الموازنة العامة دون معرفة التفاصيل بشأن أين صرفت. ووفق تقرير حديث لشركة «دليويت» العالمية للاستشارات المالية، فإنه بمراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والمصرف الموازي في يوليو/ تموز الماضي، اتضح أن الدين العام بلغ 132,2 مليار دينار وهو موزع بين حكومة طرابلس بواقع 70,8 مليار دينار والحكومة الموازية (شرق) بقيمة 61,4 مليار دينار، لافتا إلى زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 270%، فيما انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي من 124 مليار دولار في 2012 إلى 38,37 مليار دولار في نهاية العام الماضي، 2020، وانكمش الاقتصاد الوطني بنسبة 66%.

الاحتياطي النقدي انخفض إلى 38,37 مليار دولار بنهاية العام الماضي

لبنان

أزمة جديدة بسبب الرواتب والمدارس

بيروت ـ **العربي الجديد**

وجهت «نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» في لبنان، انتقادات حادة إلى البنوك العاملة في البلاد، بسبب القيود المفروضة على سحب الودائع والرواتب بالدولار والليرة، مشيرة إلى مماطلة البنوك في دفع الرواتب ومنح التعليم بذريعة افتقارها للسيولة.

وقالت النقابة في بيان، أمس الاثنين، إنه «إثر الإجراءات التعسفية التي تتخذها بعض المصارف اللبنانية، بتحديد سقوف شهرية مخالفة لقانون النقد والتسليف، وخلافا لما تدّعيه من حرية اقتصادية، راجعت نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان إدارة الصندوق التي تواصلت مع جميع المصارف» لبحث هذا الموضوع «إلا أن المماطلة ما زالت تحكم التعاطي من قبل إدارات العدد الأكبر من المصارف اللبنانية التي لا تزال تمتنع عن تسليم المستخدمين منح التعليم ورواتبهم، تحت حجة عدم وجود سيولة نقدية».

وأضافت أن مماطلة البنوك في الإفراج عن الودائع والرواتب تأتي في الوقت الذي تطالب «المدارس بالدفع النقدي ولا تقبل الشيكات المصرفية». وطالبت النقابة جمعية مصارف لبنان وحاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، بـ«وضع حد لهذا التعاطي المتعسّف من قبل المصارف». كما دعت إدارة صندوق الضمان إلى «عدم إيداع المبالغ النقدية لدى المصارف التي تحتجز رواتب المستخدمين، والإجازة للمديرية الإدارية بتسليم الرواتب والعلاوات والملحقات نقدا للمستخدمين والعمال».

ومنذ انفجار أزمة انهيار الليرة وتداعي الاقتصاد اللبناني أواخر عام 2019، تلجأ البنوك إلى تدابير استثنائية تخالف أحيانا قانون النقد والتسليف الذي يحكم تنظيم شؤون السياسات النقدية والمصرفية في لبنان، وهو ما يثير انتقادات واسعة من المودعين وأصحاب الحسابات الجارية.

ويحصل غالبية اللبنانيين على أجورهم بالعملة المحلية التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار، فيما بات نحو 55% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة.

ومع سريان المزيد من علامات التفاؤل حيال تشكيل محتمل لحكومة برئاسة الرئيس المكلف نجيب ميقاتي، انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء دون مستوى 18 ألف ليرة، أمس، بعدما بلغ سابقا قمة 23 ألف ليرة، بينما لا ينعكس انخفاض سعر الدولار على أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الحيوية التي تواصل الصعود، بسبب الاحتكار وتواضع قدرة أجهزة الدولة على مكافحته.

ويشهد لبنان منذ أشهر شحاً في المحروقات، ينعكس على مختلف القطاعات، من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية، وذلك على وقع أزمة اقتصادية تتفاقم منذ عامين، صنّفها البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850.

من احتجاج على تردي الوضع المالي في لبنان (حسين بيضون)

تجارة دولية

يفتح الانسحاب الأميركي من أفغانستان فرصة ضخمة أمام إيران لبناء فضاء تجاري واسع غير مراقب أميركياً مع الصين ودول آسيا الوسطى، والنتيجة تراجع ضغوط الحظر الأميركي على طهران ما يمكنها من دخول المفاوضات النووية المقبلة في وضع مريح نسبياً

كيف استفادت إيران من صعود طالبان؟

التغلب على العقوبات الأميركية ودخول أسواق الصين وآسيا الوسطى

موسى مهدي

يحيط الغموض بمستقبل أفغانستان السياسي والاقتصادي على الرغم من سيطرة حركة طالبان الكاملة على إقليم بانشير. كما شرعت طالبان فعلياً بتشكيل حكومة انتقالية لقيادة البلاد، وأعلن مسؤول الحركة أمس الاثنين أن زعيم طالبان هبة الله أخوند زاده سيبقى في موقعه (أميراً للبلاد) ويشرف على الحكومة، وفق ما نقلت وكالة فارس الإيرانية. لكن في المقابل فإن هناك توقعات بأن يبقى مستقبل أفغانستان الاقتصادي والسياسي رهن الثقة الدولية والإقليمية بطالبان وتأقلمها مع الواقع الجديد في البلاد، وتحولها من حركة مسلحة إلى قوة سياسية لديها رؤية براغماتية للتعامل مع التركيبة القبلية والمذهبية والعشائرية المعقدة والمتشعبة في بلد متخلف وفقير، وعانى لعقود من الحروب الأهلية والتدخلات الدولية. ويبدو أن أفغانستان على المدى القصير ستعاني من العزلة الغربية ونقص النقد الأجنبي، وربما ستلجأ لدول الجوار بهدف الحصول على الواردات الأساسية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي والاحتياجات والسلع الضرورية الأخرى، وهو ما سيمثل مدخلاً للحكومة الإيرانية في تقوية الروابط التجارية مع الدولة الجارة. وتعول الحكومة الإيرانية على استقرار أفغانستان لحصاد أربع منافع اقتصادية رئيسية خلال الفترة المقبلة، وهي فتح فضاء اقتصادي واسع غير مراقب أميركياً مع دول آسيا الوسطى. وخفض ضغوط الحظر التجاري والاقتصادي الأميركي، وبالتالي التمكن من دخول مفاوضات رفع العقوبات الأميركية المقبلة وهي في وضع مريح تجارياً مقارنة بما كانت عليه قبل الانسحاب الأميركي. أما ثالث المنافع فيكمن في زيادة حجم تجارة إيران مع أفغانستان المختلفة تقنياً وتعاني من التضييق الدولي المالي في الوقت الراهن. والرابع هو استثمار الحدود الجغرافية مع أفغانستان المجاورة للصين في مرور شاحناتها التجارية مباشرة إلى هناك.

في هذا الشأن، يقول الخبير الإيراني إسفانديار غالبدي، في تحليل بموقع «مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي»، إن «قادة إيران فتحوا الاتصالات مع حركة طالبان منذ أكثر من عام استعداداً لجني ثمار انسحاب القوات الأميركية». ويذهب غالبدي في تحليله، إلى أن أفغانستان تمثل بوابة مهمة للاقتصاد الإيراني الذي يرزح تحت ضغوط الحظر الأميركي والحصار الاقتصادي الدولي، بسبب ما تفرضه واشنطن من عقوبات ثانوية على الشركات والبنوك العالمية التي تتاجر مع إيران، وبالتالي يقول الخبير الإيراني «إن طهران تبحث عن تنمية علاقاتها التجارية مع دول الجوار وخاصة أفغانستان».

لكن من ناحية المخاطر، فإن إيران تتخوف من عدم الاستقرار في أفغانستان، خاصة احتمال تدفق اللاجئين الأفغان في أراضيها. وتقدر وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة عدد اللاجئين الأفغان في إيران بنحو 3 ملايين لاجئ؛ كما تتخوف طهران كذلك من نشوء حركات دينية متطرفة في أفغانستان. وأفغانستان تمثل فرصة للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من الحظر الأميركي في حال تمكنت طالبان من تثبيت الاستقرار السياسي في البلاد، ذلك أن أفغانستان تعد بوابة مهمة لمرور التجارة بين إيران والصين، كما أنها ستعني كذلك تكاملاً لحركة التجارة بين إيران ودول آسيا الوسطى التي تقع تحت النفوذ الروسي المباشر. وبالتالي ستمثل أفغانستان حلقة ربط مباشر للاقتصاد الإيراني مع الاقتصادين الروسي والصيني. تمكنت طالبان من الاستقرار في حال بدو أن إيران تبدو سعيدة لانسحاب أميركا من أفغانستان، وبالتالي ستستفيد الشركات الإيرانية على المدى المتوسط والبعيد من وجود أفغانستان مستقرة سياسياً واقتصادياً ومالياً. ويقدر مركز «بورصة آند بازار» الإيراني المستقل، حجم التجارة بين إيران وأفغانستان بنحو ملياري دولار في السنة، ويقول إن تجار أفغانستان يلعبون دوراً رئيسياً في دعم الريال الإيراني عبر ضخ الدولارات التي كانت تقدر يومياً قبل الانسحاب الأميركي بنحو 5 ملايين دولار.

لكن انتعاش التجارة الإيرانية سيعتمد على عاملين، أحدهما بناء علاقة متسامحة مع الطائفة الشيعية في أفغانستان (الهزاره) التي تمثل حلقة الربط التجاري بين طهران وكابول. أما العامل الثاني، فهو قدرة طالبان على إدارة الحكم في أفغانستان وتشكيل حكومة تمثل جميع الطوائف والإثنيات. وعلى هذا العامل ستعتمد عودة المساعدات الغربية إلى أفغانستان. وحتى الآن أبدت بعض الدول الغربية رغبة في ضخ مساعداتها مجدداً في أفغانستان، ولكن يرى خبراء أن الصين الحريصة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في أفغانستان بسبب مخاوفها الأمنية الداخلية، خاصة في إقليم شينجيانغ المتاخم لأفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وتسكنه أقلية الإيغور المسلمة، ستقوم بضخ دولارات في البلد الذي بات تحكمه طالبان، وبالتالي ربما تعوض الصين عبر استثمارات شركاتها في التعدين والبنى الأساسية بأفغانستان بعضاً من الدولارات الغربية التي خسرتها البلاد منذ صعود طالبان للحكم.

ولدى أفغانستان احتياطات مكتشفة من النفط تفوق مليار برميل وبالقرب من مدينة بلخ، كما لديها احتياطات من الغاز الطبيعي يمكن أن تشكل مصدراً نقدياً على المدى القصير، كما أن لدى طالبان ميزانية تقدر بنحو 1,6 مليار دولار، إضافة إلى بعض الأموال التي كانت مرصودة لتدريب الجيش الأفغاني في حكومة أشرف غني. لكن خلال الشهور المقبلة، يرى خبراء بمركز «بورصة آند بازار» الذي يراقب الاقتصاد الإيراني ويصدر باللغة الإنكليزية، أن تجارة إيران مع أفغانستان ستعاني، بسبب النقص في الدولارات المتاحة أمام تجار أفغانستان، إذ من عدم توفر الدولارات الكافية سيرفع معدل التضخم الأفغاني، وبالتالي سيفقد تلقائياً إلى انكماش النمو الاستهلاكي لدى الأسر الأفغانية، وهو ما سيقود إلى تراجع حجم الصادرات الإيرانية إلى أفغانستان، كما أن الريال الإيراني سيعاني من تراجع حجم الدولارات التي يضخها تجار أفغانستان في سوق العملة بطهران.

محلات الصرافة في طهران استفادت من تجار افغانستان (Getty)

تجار افغانستان يضخون يومياً خمسة ملايين دولار بسوق العملة الإيراني

فائض تجاري

اعلن المتحدث باسم مصلحة الجمارك الايرانية، روح الله لطيفي، عن تسجيل الميزان التجاري للسلع غير النفطية للايران فائضا بواقع 1,263 مليار دولار، خلال الشهر الخامس من السنة المالية المنتهي في 20 اغسطس/آب 2021. واوضح لطيفي، ان حجم التجارة الخارجية للسلع غير النفطية في الشهر الخامس بلغ 8,452 مليون طن بقيمة 5,378 مليارات دولار. واعتبرت وكالة «بلومبيرغ» انّ ايران اجتازت ضغوط الحظر القصوى ضدها خلال العام الجاري.

البطالة أزمة جديدة في وجه بايدن

يواجه بايدن ضغوط انتهاء مدة إعانات البطالة الاستثنائية وتردد الشركات في التوظيف

واشنطن ـ **شريف عثمان**

مع احتفال الأميركيين بعيد العمال في يلدهم أمس الاثنين، حان الموعد الرسمي لانتهاء إعانات البطالة الاستثنائية، التي تم إقرارها بعد انتشار فيروس كوفيد-19 وصدور أوامر الإغلاق التي تسببت في تسريح ملايين الأميركيين وخروج ما يقرب من 30 مليون منهم من سوق العمل، الأمر الذي يلقي بمزيد من الضغوط على إدارة الرئيس جوزيف بايدن، في وقت لم توجد فيه أي إشارة لمدها مرة أخرى، ومع ظهور تحورات جديدة للفيروس وانتشارها في العديد من الولايات، لا يبدو أن الأمر سيكون سهلاً لمن لم يتمكن من الحصول على وظيفة خلال الشهور الماضية، والتي شهدت استعادة الاقتصاد لجزء كبير من انتعاشه، في الالتحاق بسوق العمل مرة أخرى، حيث تتردد أغلب الشركات حاليا قبل اتخاذ قرار بزيادة التعيينات، لحين وضوح الرؤية فيما يخص إجراءات التعامل مع التحورات الجديدة، التي تسببت في تراجع ثقة المستهلكين وتأجيل كثير من الشركات خططها لاستئناف إنفاقها الاستثماري. ورغم انخفاضه لأدنى مستوى منذ ظهور الفيروس في البلاد، ما زال معدل البطالة الذي سجل 5,2% خلال أغسطس / آب، يمثل تهديداً للحلم الأميركي لدى الملايين الذين يعيشون على أمل الالتحاق بوظيفة تضمن لأي زوجين، الحد الأدنى من الأجر، والحصول على دخل يسمح بدفع إيجار أو قسط من ثمن تملك منزل، مع دفع تكاليف المعيشة الأخرى. وقبل وصول الوباء للأراضي الأميركية، استقر معدل البطالة لشهور بالقرب من مستوى 3,5%، الذي يعتبره الاقتصاديون قريباً من مستوى التشغيل الكامل.

وسيكون لانتهاء برامج تأمينات البطالة الاستثنائية تأثير سلبي على معدلات إنفاق الأميركيين، التي يتوقع أن تنخفض بأكثر من 5 مليارات دولار في الأسبوع، تمثل قيمة ما كان يصرف للعاطلين من PEUC طويل الأمد. وكان كل مواطن من الفريقين يحصل كل أسبوع على 300 دولار إضافية من الحكومة الفيدرالية، بخلاف ما تدفعه حكومات الولايات التي يعيشون فيها. وتم تمديد إعانات البطالة الاستثنائية ثلاث مرات خلال أزمة الجائحة، كان آخرها في مارس / آذار الماضي، وقدمت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خلال الفترة الماضية للعاطلين أكثر من 300 مليار دولار، إلا أنه من الواضح عدم وجود نية لدى الكونغرس لإقرار تمديد جديد في الفترة الحالية، ويعول بايدن على المزيد من التريليونات من الدولارات من الإنفاق الحكومي لحل الأزمة ومساعدة المتعطلين، القدر عددهم بأكثر من 7 ملايين العاطلين حتى الآن، على دخول سوق العمل من جديد، حيث يستعد قادة الحزب الديمقراطي في مجلس النواب لطرح مشروعي قانونين، بقيمة تقترب من 7 تريليونات دولار، تشمل مشروعي تجديد البنية التحتية وشبكات الإنترنت واسعة النطاق وأيضاً شبكات الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وكلاهما مثل جزءاً رئيسياً من حملة بايدن الانتخابية قبل وصوله للبيت الأبيض مطلع العام الحالي.

وتعقد من مهمة بايدن الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها سوق العقارات خلال الأشهر الأخيرة، نتيجة لارتفاع الطلب بصورة واضحة عن المعروض فيها واستمرار تزايد حجم الفجوة شهراً بعد الآخر، الأمر الذي دفع الإدارة للإعلان عن خطة جديدة لبناء وترميم أكثر من مليوني منزل، من أجل الحد من الارتفاع المبالغ فيه في أسعار المنازل في البلاد. ورسم مسؤولو الإدارة خطتهم متعددة الجوانب، التي قالوا إنها ستشمل بناء نحو 100 ألف منزل مما يعرف باسم «منزل الأسرة الواحدة» خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع تيسير العديد من الإجراءات الإدارية المصاحبة لتملكها.

ووجه البيت الأبيض مؤسستي فريدي ماك وفاني ماي بالعمل على تسهيل توفير قروض الرهن العقاري للراغبين في شراء المنازل أو الشقق السكنية. واقترحت الإدارة أيضاً منح المؤسسات غير الهادفة للربح فرصاً أكبر لشراء العقارات التي عجز أصحابها عن دفع أقساط ثمنها، من أجل تسهيل شراء الأفراد لها في مرحلة لاحقة.

تأثير سلبي لانتهاء برامج تأمينات البطالة الاستثنائية على معدل الإنفاق

جو بايدن يواجه المزيد من الأزمات (Getty)

مخاوف تخفّض أسعار النفط

لندن ـ **العربي الجديد**

تسيطر مخاوف التنافس على الحصص النفطية على كبار مشتري عقود الخامات النفطية في الأسواق الآجلة وتدفع أسعارها للتراجع. وشهدت السوق النفطية خلال الأسبوع حسومات وعلاوات على سعر الخامات رفعت من احتمالات حدوث تنافس بين كبار المنتجين على الأسواق المستوردة الرئيسية في آسيا وأوروبا، كما ارتفعت في ذات الوقت إيرادات شركات النفط الصخري إلى مستويات قياسية. في هذا الصدد، قال وارن باترسون، رئيس وحدة استراتيجية السلع لدى «آي إن جي غروب» في سنغافورة لوكالة بلومبيرغ: «كان مستوى التخفيضات في السعودية لآسيا مفاجأة، لكنّه لا يرسل إشارات كبيرة إلى السوق في ما يتعلّق بديناميكيات الطلب الحالية». وخفضت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أسعار جميع أنواع النفط الخام للعملاء الآسيويين في أكتوبر/ تشرين الأول مقابل سبتمبر/ أيلول، لكنها تركت أسعار بيع الخام لشمال غرب أوروبا والولايات المتحدة من دون تغيير.

وحسب وثيقة تسعير رسمية اطّلعت عليها «رويترز» فقد خفضت شركة «أرامكو» لأوّل مرة منذ أربعة أشهر سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف للتسليم لآسيا في أكتوبر إلى علاوة قدرها 1,70 دولار للبرميل فوق متوسط سعر خامي عمان ودبي، وينظر خبراء إلى خفض السعر 1,30 دولار لشهر أكتوبر مقابل سبتمبر، إلى أنه أكبر خفض شهري خلال عام. وقد فاجأ الخفض السعودي الأسواق العالمية، إذ كان المشترون يتوقّعون انخفاض الأسعار بما يتراوح بين 20 و40 سنتاً فقط للبرميل، تماشياً مع التغيّرات في الأسعار المعيارية في دبي. وقال محلّلون في آسيا، إنّه من المرجح أن تؤدي التخفيضات الكبيرة في الأسعار إلى تعزيز الطلب على الخام السعودي، فيما يرى تجار ومحللون أنّ فرص دخول السعودية في حرب أسعار أخرى مع منتجين آخرين غير واردة، حيث يوجد تنسيق كبير بين السعودية وروسيا في أسواق الصين وأوروبا.

توقعات بارتفاع إيرادات شركات النفط الصخري إلى 195 مليار دولار

وتتوقّع «أوبك» وحلفاؤها أن تستمر أسواق النفط العالمية في التشديد هذا العام حتى مع زيادة الإنتاج، قبل الانزلاق إلى فائض في المعروض مرّة أخرى في عام 2022، ومع ذلك توقع مصرف «ستاندرد تشارترد»، أن يعلق تحالف «أوبك+» زيادة الإنتاج الشهرية بحلول ديسمبر/ كانون الأول، لكن مصرف «غولدمان ساكس» لا يستبعد ارتفاع الأسعار إلى أعلى سقف توقعه وهو 80 دولاراً للبرميل بنهاية العام الجاري. وبدأ تحالف «أوبك+» اعتباراً من الخميس الماضي، تخفيف قيود خفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل إضافية، بعد تخفيف مماثل في أغسطس/آب. ويعني ذلك، أن التحالف أضاف 400 ألف برميل للسوق العالمية، ليستقر إجمالي خفض الإنتاج الحالي عند 5 ملايين برميل، مقارنة مع 9,7 ملايين برميل في أول شهور الخفض خلال مايو/أيار 2020. وحسب «الأناضول»، تراجعت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، أمس الإثنين، مدفوعة بمخاوف زيادة المعروض النفطي، أمام تذبذب الطلب العالمي على الخام واستمرار تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا.

محطة وقود في الصين التي باتت أكبر مستهلك للخامات النفطية (Getty)

رؤية

زيارة بينت لأميركا: تذكير بالعهد

سهام معط الله

في خضم حالة الفوضى التي تلت انسحاب أميركا من أفغانستان وما صاحب ذلك من تداعيات كالهجوم على مطار كابول، أصرّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، خلال اجتماعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض بواشنطن يوم 27 أغسطس/آب 2021 على استرجاع انتباه الولايات المتحدة إلى الملف النووي الإيراني الذي يهدّد الأمن القومي الإسرائيلي والذي يجب ألاّ يقل أهمية، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، عن الأمن القومي الأميركي. يأتي الإلحاح الإسرائيلي على ضرورة كبح جماح البرنامج النووي الإيراني وتعطيل فرامله في هذا الوقت الدقيق الذي أعلنت فيه أميركا تغيير استراتيجيتها العسكرية الخارجية وبدأت بحزم أمتعتها والانسحاب التام من أفغانستان، عاقدة العزم على تكرار سيناريو الانسحاب، حتى ولو جزئياً، في العراق وسورية، وهذا هو الكابوس الذي تخشاه إسرائيل.

استعمل بينت كل أساليب الإقناع لاستمالة عقلية وعاطفة ومنطق الرئيس الأميركي بايدن وصوَّر له بأنّ المواجهة الحالية بين إسرائيل وإيران لا تختلف أبداً عن المواجهة التي خاضتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة. وشبَّه إيران بالاتحاد السوفييتي الذي أرّق أميركا قبل أن ينهار، وظلَّ ماضيها المُخيف.

وبحسب تصريحاته الإعلامية، خرج بينت مُتفائلاً من لقائه بالرئيس بايدن الذي طمأنه بأنّ إيران لن تمتلك سلاحاً نووياً في عهده وأكّد له اللجوء إلى الخطة ب في حال فشل المساعي الدبلوماسية. وعملاً بالمثل القائل «إياك أعني فاسمعي يا جارة»، وجَّه الرئيس بايدن رسالة ضمنية قوّية لنظيره الإيراني إبراهيم رئيسي، يُحذِّره فيها بين الدبلوماسية والخيارات الأخرى البديلة التي قد تضرب الاقتصاد الإيراني في مقتل. لا تفوِّت إسرائيل أي فرصة يمكن أن تُوجِّه بشكل أو بآخر لخدمة مصالحها والتشويش على أعدائها. فالرئيس الإيراني رئيسي ما زال يحاول إيجاد موطئ قدم له ولحكومته في ماكينة السياسة والاقتصاد الإيرانية، فقد منحَ مجلس الشورى الإيراني يوم 25 أغسطس/آب 2021 ثقته لـ 18 من قائمة الوزراء المُرشَّحين الـ 19 الذين رشَّحهم الرئيس المحافظ والمتشدِّد للمناصب الوزارية. تسلَّم الرئيس الإيراني الجديد تركة مثقلة تنوء بحملها الجبال يتمثَّل فيها بصلاحيات تنفيذية من دون أن تعلو كلمته على كلمة المرشد الأعلى للجمهورية، علي خامنئي، عندما يتعلّق الأمر بالسياسات العليا كالملف النووي.

ويُعدّ الاقتصاد المنهك من أبرز التحدِّيات التي تتربَّص به، ويعود السبب في ذلك إلى العقوبات التي أعادت أميركا فرضها على إيران بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتِّفاق النووي الإيراني في عام 2018 تنفيذاً لوعده الانتخابي.

تحاول الحكومة الإيرانية الجديدة إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي وصلت إلى مرحلة فارقة، فإمّا التمسُّك بالخيار النووي وعدم الاستغناء عنه وتحمُّل عواقبه وتبعاته، وإمّا إعادة إحياء الاتِّفاق النووي المُوقَّع في عام 2015 والامتثال الصارم لبنوده مقابل فكّ العزلة عن البنوك الإيرانية، الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمَّدة التي تراوحت قيمتها ما بين 32 و120 مليار دولار، دخول سوق الصادرات النفطية، عقد صفقات تجارية واستثمارية مع الدول الأوروبية المنضوية في الاتِّفاق. وكذا الصين وروسيا في العديد من القطاعات الاقتصادية، كالبنوك والمالية، التأمين، النفط والغاز والبتروكيميائيات، النقل البحري والموانئ، تجارة الذهب والسيارات، صناعة المنسوجات والسجّاد، وتجارة الألومنيوم والفحم الحجري شرط عدم ارتباطها بالمجال النووي.

من ناحية أخرى ليس من مصلحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بينت ولا الكيان الصهيوني عودة الولايات المتحدة إلى الاتِّفاق النووي الإيراني وهدم التقدُّم الذي حقَّقه الرئيس السابق دونالد ترامب والذي تسبَّب، من خلال سياساته المُفصَّلة على قوالب صهيونية، بإلحاق أضرار جسيمة ومزمنة بالاقتصاد الإيراني، كتوحُّش معدل التضخّم الذي وصل إلى 45,2 بالمائة في أغسطس/آب 2021، ووصول معدل البطالة إلى 9,7 في المائة في نهاية السنة الفارسية التي بدأت في 21 مارس/آذار 2020، وفقدان 1,43 مليون عامل وظائفهم خلال السنة الماضية بحسب بيانات مركز الإحصاء الإيراني. بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة 11 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين مارس/آذار 2018 ومارس/آذار 2020، وانخفاض الحدّ الأدنى للأجور من 260 دولاراً إلى ما يقارب 70 دولاراً فقط في الشهر، وفقاً لمسح دخل وإنفاق الأسر الإيرانية الذي أجراه المركز ذاته، وهبوط احتياطي النقد الأجنبي إلى 4 مليارات دولار بنهاية عام 2020 طارقاً بذلك أبواب المنطقة الحمراء، وفقاً لتقرير أصدره صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان 2021 تحت عنوان "آفاق الاقتصاد الإقليمي، النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل" علماً بأنّ "البنك المركزي الإيراني نفى الرقم الأخير وأعلن في الشهر نفسه بعد اعتراضه على تقرير صندوق النقد أنه استلم بريداً رسمياً من الصندوق عدل فيه تقديره لاحتياطيات إيران من النقد الأجنبي لتصبح نحو 115 مليار دولار».

استغلَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بينت لقاءه بالرئيس الأميركي على أكمل وجه لشيطنة إيران وترسيخ ضرورة استبعاد العودة إلى الاتِّفاق النووي الذي تلاشت فعاليته، مُتذرعاً بذريعة أنّ إيران تخصِّب حالياً اليورانيوم بمستويات ستُمكِّنها من إنتاج الأسلحة النووية في وقت قريب، مُستعيناً في ذلك بتصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، الذي أكّد بأنّ مدّة شهرين تفصل إيران عن حصولها على المواد الانشطارية التي ستسمح لها بتصنيع وتطوير القنبلة النووية التي تُشكِّل بدورها تهديداً وجودياً لإسرائيل التي تُردِّد هذه الأسطوانة منذ سنة 2010 حتى الوقت الحاضر الذي لم يبصر فيه السلاح النووي الإيراني النور بعد. خلال اللقاء الذي أثقن فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بينت أسلوب الإقناع بأنّ إسرائيل محاطة بالأعداء، تعهَّد الرئيس الأميركي بايدن بتجديد مخزون صواريخ القبة الحديدية الإسرائيلية، وأكّد التزام الولايات المتحدة الثابت الذي لا يتزعزع بضمان التفوُّق العسكري النوعي الإقليمي لإسرائيل وأمنها، لطالما نجحت إسرائيل، رغم اختلاف من يتكلَّم باسمها وعلى لسانها، في الحصول على الدعم الدبلوماسي الأميركي والمساعدة العسكرية الأميركية اللتين مكّنتاها من التصدّي لأي محاولة قد يحصل فيها «نظام إسلامي» على السلاح النووي.

خلاصة القول، ستسعى إسرائيل دوماً لجعل نفسها أولوية أميركية في الشرق الأوسط، فهي تدرك الآن بأنّ الحرب على الإرهاب التي كان من المفترض أن تنتهي رسمياً بالانسحاب الأميركي من أفغانستان لم تنتهِ بعد، بل ستشتدّ، وتعي أيضاً بأنّ حكومة الرئيس، رئيسي، أقلّ ميلاً من حكومة حسن روحاني للخضوع للضغوط، لذلك فهي تريد التحرُّك حالياً حتى لو رغبت أميركا بالهدوء، والسلام الآن.